Sudan Rights Watch Network

شبكة مراقبة انتهاكات حقوق الانسان - السودان

تقرير اغسطس ٢٠٢٥

إقليم دارفور ...

الرصاص والأوبئة يخنقان أنفاس المدنيين

Sudan Rights Watch Network

الفهرس

الملخص التنفيذي: ..... (3)

المقدمة: ..... (4)

المنهجية: ..... (4)

المراجعة والتحليل القانوني: ..... (5 – 6)

قائمة الاختصارات: ..... (6)

أولا: ولاية غرب دارفور:

1. الوضع الأمني: ..... (7 –8)
2. انتهاكات حقوق الإنسان: ..... (8 – 9)
3. أوضاع المجتمع المدني: ..... (9 – 10)

ثانياً: ولاية جنوب دارفور:

1. الوضع الأمني: ..... (10 – 12)
2. انتهاكات حقوق الإنسان: ..... (12 – 13)
3. أوضاع المجتمع المدني: ..... (13 – 14)

ثالثاً: ولاية شرق دارفور:

1. الوضع الأمني: ..... (14 – 15)
2. انتهاكات حقوق الإنسان: ..... (15 – 16)
3. أوضاع المجتمع المدني: ..... (16 – 17)

رابعاً: التحليل والمناقشة: ..... (17 – 19)

خامساً: التوصيات: ..... (19 – 20)

الملخص التنفيذي:

يأتي هذا التقرير في سياق النزاع المستمر في السودان منذ منتصف أبريل 2023، وما ترتب عليه من انتهاكات واسعة النطاق ضد المدنيين، تتراوح بين القتل العمد النهب والاختطاف والاعتقال التعسفي والقصف المدفعي والجوي، حيث أصبحت حياتهم وأمنهم وحقوقهم عرضة لتهديدات متصاعدة من قبل أطراف النزاع. كما يشهد الفضاء المدني عسكرة متزايدة من خلال انتشار المظاهر العسكرية في الأسواق والشوارع العامة ومراكز الاتصالات والمناسبات الاجتماعية، الأمر الذي يقوض الطابع المدني للحياة اليومية ويزيد من هشاشة البيئة الأمنية.

تتفاقم الأزمة مع تعدي سلطات الدعم السريع وتحالف تأسيس، على الممتلكات الخاصة للمواطنين، بما في ذلك الاستغلال القسري لمحالهم التجارية، كما في مدينة نيالا، ما يعكس انتهاكًا صارخًا لحقوق الملكية. إضافة إلى ذلك، يواجه المواطنون، ولا سيما النساء، تهديدات مباشرة في الفضاء العام وتضييقًا على مساحات حرية التعبير، فضلاً عن استهداف النشطاء والفاعلين في المجتمع المدني والقطاع الإنساني. وتؤكد "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، على أن هذه السياسات لا تقتصر على قمع الأفراد، بل تمتد لتقويض البنية المجتمعية وتعطيل أدوار الفاعلين في الاستجابة الإنسانية وبناء السلام وتحقيق العدالة.

وفي البُعد السياسي والاجتماعي، يرصد التقرير ممارسات التعبئة القسرية والاصطفاف على أساس الولاء السياسي أو الإثني أو المناطقي، وهي ممارسات تنذر بتعميق الانقسام الداخلي وتمزيق وحدة البلاد. أما في الجانب الاقتصادي والمعيشي، فإن المواطنين يواجهون تهديدات مستمرة في أنشطتهم الزراعية والتجارية، مما يضع الأمن الغذائي وسبل العيش في دائرة الخطر، ويزيد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وتتعقد الصورة أكثر بفعل تفشي الأوبئة والكوارث الطبيعية الناتجة عن الأمطار الغزيرة والسيول، والتي تسببت في خسائر بشرية ومادية كبيرة وتعيق استمرار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

بناءً على ما سبق، يدعو التقرير إلى جملة من التوصيات الحاسمة، أبرزها: وقف جميع أشكال استهداف المدنيين، حماية الممتلكات الخاصة والعامة، إخراج المظاهر العسكرية من المدن، وضمان الحقوق الأساسية في حرية التعبير والمشاركة السياسية. كما يشدد على ضرورة حماية الأنشطة الاقتصادية والزراعية، وتمكين المجتمع المدني والقطاع الإنساني من أداء أدوارهما دون عوائق، وإعطاء التعليم موقع الصدارة في جهود إعادة الإعمار الاجتماعي، وتعزيز التدخلات الصحية والوقائية لمواجهة الأوبئة والكوارث الطبيعية.

المقدمة:

شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان هي شبكة سُودانية تُعنى تخصيصاً بمراقبة وتوثيق وتقييم أوضاع حقوق الإنسان، بالإضافة إلى رصد الأحداث الأمنية والمخالفات الحقوقية في السودان، مع تركيز خاص على إقليم دارفور، بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها ومستوياتها وزيادة الوعي الحقوقي وتعزيز جهود المناصرة من أجل المساءلة والعدالة.

تسعى الشبكة إلى توفير معلومات دقيقة وعالية الموثوقية يتم جمعها حصرياً من الميدان، عن أوضاع حقوق الإنسان والحوادث الأمنية، من خلال إصدار تقارير شهرية دورية ذات تحليلات متعمقة، بالإضافة إلى التقارير الأسبوعية والنشرات العاجلة وفق تطورات الأحداث. كما تقوم الشبكة بإضدار بيانات وخطابات وكلمات ذات الصلة بالأحداث والمناسبات العامة ذات العلاقة بالجوانب الحقوقية. وتتمتع الشبكة بنظام متقدم لتتبع الأحداث، والذي يقدم تحليلات إحصائية وقراءات بلغة مهنية رصينة، حول انتهاكات حقوق الإنسان الأوضاع الأمنية.

المنهجية:

أعد هذا التقرير بناءً على بيانات ومعلومات جمعها راصدوا "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" الميدانيين المنتشرون في ولايات إقليم دارفور الخمس. لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة وصرامة مهنية، تستخدم الشبكة أداة جمع البيانات (Kobo Toolbox) حيث تم تطوير نموذج مسح تفصيلي داخل الأداة وصُمّم خصيصًا لجمع بيانات رئيسية وتفصيلية حول انتهاكات حقوق الإنسان والأحداث الأمنية، وأوضاع المجتمع المدني وجوانب حياة المواطنين المختلفة.

يعمل هذا النهج على تسهيل عملية جمع بيانات ومعلومات أكثر موثوقية وتحفظ بشكل آمن، كما يضمن تطبيق معايير النزاهة، الشفافية، والمصداقية في جميع مراحل العمل. وتتبع الشبكة عملية مراجعة وتدقيق والتحقق من صحة البيانات والمعلومات بفريق عمل متكامل ومتداخل متخصصين في أي مرحلة لوحدها.

المراجعة والتحليل القانوني:

ينطبق على وضع النزاع العام في السودان، كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف تحدد الحد الأدنى من الحماية في النزاعات غير الدولية، بينما يكفل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الحق في الحياة، الحرية، وعدم التمييز.

ويجرّم نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية القتل المتعمد، النهب، والاعتقال التعسفي والاختطاف والاستيلاء القسري على الممتلكات مثل استغلال المحال التجارية في نيالا، كجرائم ضد الإنسانية متى ارتكبت على نطاق واسع أو ممنهج. فيما القتل المتعمد والقصف العشوائي يشكلان انتهاكًا صارخًا لمبدأي التمييز والتناسب، ما يضعها في مصاف جرائم الحرب.

وتوضح "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" أن عسكرة الفضاءات المدنية، مثل الأسواق والمدارس والشوارع، تقوض الطابع المدني للأعيان المدنية وتعرض السكان للخطر المباشر. كما أن استخدام المؤسسات التعليمية لأغراض سياسية، وتوازنات عسكرية ينتهك الحماية الخاصة المقررة لهذه المرافق، وهو ما يتعارض مع المعايير الدولية مثل إعلان المدارس الآمنة.

كذلك يواجه المجتمع المدني والنشطاء تضييقًا ممنهجًا يخرق الحقوق الأساسية في التعبير والتجمع. هذه الممارسات، عندما تأخذ شكل سياسة عامة لإسكات الأصوات، ترتقي إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. أما التعبئة القسرية على أساس سياسي أو إثني، فتقود إلى تقسيم المجتمعات وخلق بيئات قابلة للانفجار.

النساء بدورهن يتعرضن لتهديدات متصاعدة في الفضاء العام، ما يحد من مشاركتهن ويزيد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. هذه الانتهاكات تتعارض مع التزامات السودان بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويمكن أن تندرج ضمن الجرائم ضد الإنسانية بمستوى ما.

وتشير الشبكة إلى أن المسؤولية الجنائية لا تقع فقط على الأفراد المباشرين، بل تشمل القادة الذين يمتنعون عن منع الجرائم أو محاسبة مرتكبيها. كما أن الدولة قد تتحمل مسؤولية دولية عن أفعال قواتها أو سلطاتها. وفي حال عجز النظام الوطني عن توفير العدالة، يظل الباب مفتوحًا أمام المحكمة الجنائية الدولية أو آليات إقليمية ودولية أخرى.

لتثبيت هذه الانتهاكات أمام المحاكم أو الآليات الدولية، يصبح التوثيق وفق معايير مهنية أمرًا حاسمًا. يشمل ذلك جمع الأدلة الميدانية، حفظ السجلات الطبية، استخدام الوسائل التقنية لتوثيق المواقع والانتهاكات،

وضمان حماية الشهود والضحايا. بروتوكول إسطنبول وبروتوكول مينيسوتا يمثلان مرجعيتين أساسيتين في هذا المجال.

وتؤكد الشبكة على أن الاستجابة القانونية تتطلب التحرك على مسارين متوازيين: توفير حماية عاجلة للمدنيين، وبناء مسار للمساءلة الدولية أو الوطنية يضمن محاكمة المسؤولين، وأي تأخير في ذلك سيؤدي إلى استمرار الانتهاكات وترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب، ما يهدد مستقبل العدالة والسلم في السودان.

قائمة الاختصارات:

الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الانجليزية	الاختصار بالانجليزية
القوات المسلحة السودانية	Sudanese Armed forces	**SAF**
قوات الدعم السريع	Repaid Support forces	**RSF**
القوات المشتركة السودانية	Sudanese Joint Forces	**SJF**
النازحون	Internally Displaced People	**IDPs**
اللاجئون	Refugees	**Refugees**
القانون الدولي الانساني	International Humanitarian Law	**IHL**
اتفاقيات جنيف	Geneva Conventions	**GC**
البروتوكول الاضافي	Additional Protocol	**AP**
المحكمة الجنائية الدولية	International Criminal Court	ICC
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	International Committee of the Red Cross	ICRC
منظمة العفو الدولية	Amnesty International	**Amnesty International**

أولاً: غرب دارفور

1. الوضع الأمني:

خلال شهر اغسطس، شهدت ولاية غرب دارفور العديد من الأحداث الأمنية وأغلبها ذات علاقة بتطورات العمليات العكسرية للقوات الدعم السريع من جهة والجيش السوداني من جهةً آخرى. حيث في السابع من أغسطس، خرجّت الدعم السريع دفعةً جديدة من منسوبيها داخل مزارع بستانية بالقرب من وادي كجا، بما يبلغ أكثر من 2300 جندي، بحضور عدد من رموز القبائل بالولاية.

عقب مراسم التخريج تم تفويج الجنود إلى مدينة الفاشر، ما أدى إلى إغلاق الطريق المؤدي إلى الوحدة الإدارية أم دوين لساعاتٍ ومنع حركة المواطنين أثناء عملية التفويج. وتشير التقديرات إلى أن عدد العربات القتالية رباعية الدفع المستخدمة في العملية بلغ نحو 200 عربة. كما رُصد دخول جرارات محمّلة بالأسلحة والذخائر عبر البوابة الغربية ومنها إلى مدينة زالنجي.

في 11 أغسطس، شهدت مدينة الجنينة، حاضرة الولاية، مسيرة جماهيرية دعت إليها الإدارات الأهلية وقوات الدعم السريع لتأييد ما يُعرف بـ"حكومة التأسيس"، وقد جرى التحضير لهذه الفعالية منذ الأسبوع الأول من الشهر، مصحوبًا بحملة إعلامية مكثفة. ومع انطلاق المسيرة في ساحة البرهانية وسط المدينة، أُغلقت جميع الأسواق الرئيسية والفرعية، كما مُنع التُجار من فتح محالهم التجارية، حتى داخل الأحياء، من الساعة السادسة صباحًا وحتى الثانية ظهرًا، وهو الموعد المحدد لانتهاء التظاهرة.

تزامنت هذه الأحداث مع حالة من التذمر الشعبي تجاه قوات الدعم السريع، عقب صدور أحكام في 4 أغسطس عن محكمة مكافحة الإرهاب والجرائم الموجهة ضد الدولة بمدينة بورتسودان، بحق قائد الدعم السريع في غرب دارفور، عبد الرحمن جمعة، إلى جانب شقيقه و13 من قادة القوات. وجاءت الإدانات على خلفية مشاركتهم الجنائية في الهجوم على مدينة الجنينة مع بداية الحرب حتى انسحاب الجيش من الولاية مع آواخر العام 2023، وما نتج عنه من استهداف لقبيلة المساليت، وتصفية الوالي السابق للولاية خميس أبكر، إضافةً إلى اتهامات بارتكاب فظائع ضد المدنيين وممتلكاتهم وتهجيرهم القسري.

خلال النصف الثاني من أغسطس، لاحظت مصادر الشبكة الميدانية، اختفاء عناصر الدعم السريع من المشهد العام بداخل مدنية الجنينة على الأقل، كما صدرت قرارات من السلطة المدنية بمنع حمل السلاح داخل الأسواق وحظر ارتداء الكدمول، مع استثناء قوات الدعم السريع في مواقع الارتكازات المختلفة بالمدينة. كذلك

رُصدت عن حركة ملحوظة عن محاولات عودة أغلب السُكان لمتابعة النشاط الزراعي بالتزامن مع بدأ هطول الامطار بشكل متواصل مع بداية شهر سبتمبر، الأمر الذي جعل الولاية شبه خالية من الحركة المدنية الكثيفة.

وفي 16 أغسطس، رُصد دخول ما لا يقل عن ثماني شاحنات (جرارات) محملة بالأسلحة والذخائر، عبرت الولاية في طريقها إلى مدينة زالنجي، ويرجَّح أن تكون مخصصة كإمدادات لقوات الدعم السريع في عملياتها العسكرية في مدينة الفاشر. كما لُوحظ توافد ناشطين من خارج السودان يُرجح أنهم مرتبطون بما يُعرف بـ"حكومة التأسيس"، وسط نشاط واسع بتجهيزهم للمشاركة في تشكيل الحكومة المزمع الإعلان عنها خلال الفترة المقبلة.

في 17 اغسطس، شهدت المنطقة عدة أنشطة عسكرية، إذ حلّقت طائرة أنتينوف تابعة للجيش السوداني، في أجواء مدينة الجنينة متجهة جنوبًا نحو محليتي بيضة وفوربرنقا، دون أن يُسمع أي قصف جوي أو رد من المضادات الأرضية التابعة لقوات الدعم السريع. كما رصدت متابعة الشبكة الميدانية بالولاية، في 19 أغسطس، تحليق طائرة مدنية قادمة من الاتجاه الجنوبي ومتجهة شمال شرق مدينة الجنينة، عند حوالي الساعة العاشرة صباحًا. وبحسب مصادر الشبكة الميدانية، يُرجّح أنها تابعة لقوات الدعم السريع، مع تداول روايات عامة تشير لاحتمال ارتباطها بجهات خارجية (ربما طيران إماراتي).

2. انتهاكات حقوق الإنسان:

رافق مسيرة 11 اغسطس في الولاية، انتشار واسع لعناصر الدعم السريع في أرجاء المدينة والأسواق، إلى جانب فرض غرامة مالية على من يخالف تلك الإجراءات. وبالفعل تم توقيف اثنين من التجار، أحدهما من بائعي الفاكهة في سوق الجنينة، والآخر جزار يملك ملحمة بمعسكر الرياض شمال المدينة، حيث فرضت عليهم غرامة مالية بلغت ثلاثة ملايين (مليارات) جنيه لكل فرد.

في 12 أغسطس، شهدت الوحدة أم دوين الإدارية، شرق الجنينة حادثة مقتل طفلة تبلغ من العمر (17) عامًا، عُثر على جثتها على قارعة الطريق، فيما لا تزال حيثيات الحادثة غير معروفة حتى وقت إرسال هذه المعلومات في 29 أغسطس.

وفي ليلة 27 أغسطس، تعرّضت منطقة قرقار الواقعة شمال شرق الجنينة، والتابعة إداريًا لوحدة أردمتا الإدارية، لضربة بطائرة مسيّرة ما أسفرت عن مقتل ستة من عناصر الدعم السريع المتمركزين في المنطقة، إلى جانب إصابة ما لا يقل عن عشرة مدنيين جرى إسعافهم إلى مستشفى الجنينة التعليمي.

3. أوضاع المجتمع المدني:

شهد شهر أغسطس بولاية غرب دارفور، نشاطًا ملحوظًا للمبادرات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، تركز بدرجة أساسية على معالجة التحديات الإنسانية والصحية المتفاقمة في ظل تدهور الأوضاع الأمنية واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أرجاء الولاية.

فقد برزت في مطلع الشهر، جهود مكثّفة في مجالات إصحاح البيئة والرش الوقائي نتيجة لتزايد انتشار البعوض والحُميات بصورة مقلقة، وهو ما دفع بعض المبادرات والمنظمات الوطنية والأجنبية، إلى إطلاق حملات طارئة للحد من المخاطر الصحية. هذه التدخلات جاءت متزامنة مع تسجيل حالات إصابة بوباء الكوليرا، الأمر الذي جعل التوعية المجتمعية والحدّ من انتشار الوباء أولويةً قصوى لدى المنظمات المحلية والدولية العاملة في الميدان.

وفي السياق ذاته، تكثّفت الجهود لمعالجة أزمة سوء التغذية، خاصة في شمال الجنينة بمحليتي سربا وجبل مون، حيث تم تنفيذ برامج لتوزيع النقد المباشر للأسر المتأثرة في محاولة للتخفيف من حدة الأزمة. كما تركز عمل بعض المبادرات على رعاية الأطفال المصابين بسوء التغذية في الوحدات الإدارية مثل تندلتي ومورني، بالتوازي مع دعم وتشغيل مراكز العزل الخاصة بوباء الكوليرا، ومن أبرزها المركز الذي تديره منظمة CRS السويسرية.

إلى جانب ذلك، برزت مبادرات تعليمية مهمة، من بينها تفويض الطلاب الممتحنين للشهادة السودانية في تشاد، حيث جرى في 25 أغسطس تنظيم عملية إدارية مكّنت نحو 200 طالب من ولاية غرب دارفور من الجلوس للامتحان، مع تقديرات بأن إجمالي الطلاب المتأثرين والملتحقين بالعملية يصل إلى قرابة 2,000 طالب، بينهم نسبة معتبرة من اللاجئين في مخيمات تشاد. هذه الخطوة مثّلت بارقة أمل للعديد من الأسر وسط واقع النزوح والانقطاع الطويل عن التعليم.

كما سجلت متابعة الشبكة، خلال أغسطس، حراكًا اجتماعيًا ودينيًا تمثل في الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف بما فيها أنشطة والطرق الصوفية، حيث شهدت مدينة الجنينة موكبًا جماهيريًا جاب شوارع المدينة وانتهى في ساحة البرهانية. ورغم رمزية هذا النشاط الروحي، إلا أنه يعكس محاولة المجتمعات المحلية للتشبث بالحياة الطبيعية ومقاومة ظروف الحرب والتهجير والإزمة الإنسانية الماثلة والصحية المتفاقمة.

وفي المنحى الاقتصادي والأمني، فقد أُنشئت لجان حماية الموسم الزراعي بتفويض من الإدارة المدنية التابعة للدعم السريع في الولاية، كآلية محلية تهدف إلى منع الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة وضمان استمرار دورة الإنتاج الزراعي في بيئة يسودها التوتر وانعدام الأمن. ومن زاوية حقوق الإنسان، تظل هذه المبادرات والأنشطة والحراك في مختلف المجالات، محكومة ببيئة أمنية هشة تتسم بتصاعد الانتهاكات ضد المدنيين، بما في ذلك القيود على الحركة وتراجع الخدمات الأساسية. وبالرغم من جهود المجتمع المدني، فإن الأوضاع الإنسانية لا تزال مرهونة بمدى قدرة الفاعلين المحليين والدوليين على الوصول للمجتمعات المتضررة دون عراقيل، وبمدى قدرة ما يُعرف بسلطات الأمر الواقع، على حماية حقوق المواطنين وضمان سلامتهم وأمنهم في ظل استمرار الحرب منذ منتصف أبريل 2023.

ثانياً: جنوب دارفور:

1. الوضع الأمني وانتهاكات حقوق الإنسان:

تشهد ولاية جنوب دارفور، تطوراتٍ سياسية متسارعة في ظل مساعي ما يعرف بـ"تحالف تأسيس" لتشكيل حكومة جديدة واتخاذ مدينة نيالا عاصمة إدارية وسياسية للإقليم. هذه الترتيبات انعكست على المشهد الأمني، حيث تسعى قوات الدعم السريع إلى فرض سيطرة صارمة عبر قبضة أمنية مشددة، ما جعل الأوضاع في حالة توتر دائم، لاسيما مع اقتراب موعد إعلان الحكومة المزمع تشكيلها. ورغم هذه التوترات، يلاحظ تراجع نسبي في معدلات الانفلات الأمني مقارنة بالشهرين الماضيين داخل مدينة نيالا، حاضرة ولاية جنوب دارفور، خصوصاً في ما يتعلق بجرائم النهب والاختطاف والقتل المتعمد التي كانت تُنفذ باستخدام سيارات بلا لوحات، وهو ما كان يعقد من عمليات الملاحقة والمساءلة القانونية.

وتشير متابعات الشبكة، أنه، في الثالث من أغسطس 2025، أصدرت سُلطات الدعم السريع بالولاية، قراراً يقضي بإغلاق المحال التجارية من الصباح وحتى الثانية عشرة ظهراً، مع فرض غرامة مالية على المخالفين. وقد شهد ذات اليوم اعتقالات لعدد من المواطنين، من بينهم امرأة تعمل بمطعم في سوق موقف الجنينة، أُفرج عنها لاحقاً في الرابعة مساءً بعد أن تبيّن جهلها بالقرار. ووسط هذه الأجواء، ما تزال التحديات الأمنية ماثلة أمام المزارعين، خصوصاً في المزارع الواقعة غرب نيالا. ففي الأول من أغسطس، تعرضت مُزارِعة لمحاولة اعتداء من صاحب ماشية دخلت مزرعتها، وعادت التهديدات في اليوم التالي حينما حضر مع مجموعة رجال، بحسب إفادة جيرانها. حيث تقول "دخلت عدد من الأبقار مزرعتنا وحاولتُ طردهم ثم جاء صاحبهم فحاول ضربي بالعصا رفضاً وتشاجرتُ معه وضربته وعضيته من يده، وفي اليوم التالي عاد ومعه عدد من الرجال لمزرعتنا ولكننا لم نذهب ذلك اليوم. أخبرنا جيراننا في المزارع بعودتهم".

على الجانب التجاري والاقتصادي، تعاني الولاية من ركود ملحوظ بفعل موسم الخريف والأمطار الغزيرة التي تسببت في تعطل الأنشطة التجارية والاجتماعية. ويعاني السوق الكبير بنيالا من غياب مصارف المياه وإغلاق المجاري نتيجةً لأعمال الدمار والتخريب التي طالتها خلال اشتداد العمليات العسكرية في المدنية، ورغم ذلك لُوحظ استمرار التُجار وبائعات الخضار في عرض بضائعهم على الأرض. وقد شهدت المدينة خلال الأسبوع الثالث من أغسطس أمطاراً يومية غزيرة أدت إلى انهيار مبانٍ وجرف طريق صابرين في نيالا، الذي كان ضعيفاً قبل هطول الأمطار. وقد أسفرت غزارتها، في الثاني والعشرين من الشهر ذاته عن وفاة عشرة أشخاص من أسرة واحدة غرقاً في وادي "رجل" شمال نيالا.

كما سُجلت بين 19 و22 أغسطس، حالات اختفاء لستة أشخاص، من بينهم امرأة تعاني من اضطرابات عقلية تسكن حي الجير شمال مفقودة منذ 22 من اغسطس، كما اختفت امرأة أخرى ذات 40 عاماً تقطن حي السكة حديد، إلى جانب إختفاء طفلتين أحداهما ذات 15 عاماً مفقودة منذ 21 اغسطس وتسكن حي السد العالي، والأخرى ذات 12 عاماً تسكن حي مجوك. إضافة إلى رجل اختفى في طريقه لسوق المواشي ولم يعد منذ 22 أغسطس، وآخر يعاني من اضطرابات نفسية سبق أن اعتقلته الدعم السريع خلال العام 2024 بتهمة التجسس لصالح الجيش السوداني وأُطلق سراحه لاحقاً بعد تقديم تقارير طبية عن حالته. في ذات الفترة، نفذت ما تسمى "حكومة تأسيس" بالولاية، زيارات ميدانية لعدد من المحليات بينها كاس وبلبل وشطاية، حيث نظمت حشود جماهيرية مسيرات تأييد لها.

في الثلاثين من أغسطس، عند حوالي الساعة الثانية عشر ظهراً، وقع انفجار أثناء مسيرة قرب مستوصف "يشفين" شرق السوق الكبير في نيالا، وهو مستشفى يعالج جنود الدعم السريع. ويقع على الجانب الغربي للمستوصف فندق المعلم الذي يمثل حالياً مقراً لما تسمى بـ"حكومة تأسيس". وأسفر الانفجار عن وفاة امرأتين؛ إحداهما كانت تزور مريضاً بالمستوصف والأخرى بائعة متجولة بدأت عملها قبل نحو أسبوعين بمكان صديقتها التي ذهبت للزراعة. وفي اليوم نفسه، أُغلق سوق موقف الجنينة بالكامل تنفيذاً لقرار إعادة التُجار إلى سوق نيالا الكبير، حيث يضطر من لا يملك دكاناً دفع 400 ألف جنيه كإيجار لسطات الدعم السريع مقابل دكان أو دكاكين تعود ملكيتها لأشخاص غائبين عن المدينة نتيجةً لتداعيات النزاع المسلح المستمر.

2. انتهاكات حقوق الإنسان:

في أعقاب هطول الأمطار الغزيرة، استولت قوات الدعم السريع على عدد من المنازل المهجورة الواقعة بمحاذاة وادي "بيرلي" جنوب وغرب مدينة نيالا، لاستخدامها كمأوى بديل عن مواقع معسكراتهم في الوادي قرب منطقة دوماية. وقد بات وجود عناصر الدعم السريع، داخل الأحياء وفي محيط السُكان سواء في الأسواق أو مراكز الاتصال وغيرها، يثير حالةً من القلق والتوجس والخوف. كما تنتشر هذه القوات في عدد من المباني العامة والخاصة، لا سيما المؤسسات المهجورة، إذ تمركزت مجموعات كبيرة منهم داخل المقر السابق لوزارة الثقافة والإعلام، وفي مستشفى السلاح الطبي، إضافةً إلى مستوصف شاكرين، الأمر الذي جعل هذه المرافق مكتظة بالجنود.

وكان في 30 يوليو، اعتقلت قوات الدعم السريع، رجل شاب يبلغ من العمر 17 عاماً، من سوق الجبل في مدينة نيالا، وهو من أم جنوب سودانية وأب من قبيلة الزغاوة، كان قد حضر إلى المدينة لزيارة أقاربه القادمين من جنوب السودان. ففي أثناء تواجده في السوق رفقة اثنين من أبناء عمومته، أقدمت قوة من الدعم السريع على تفتيش هواتفهم بحجة التقاط صور، ثم اقتادته إلى جهة غير معلومة.

وفي وقت لاحق، وتحديداً في 15 أغسطس، أُطلق سراحه بعد تدخل أحد أقربائه المقيمين بالخارج الذي تربطه علاقة وثيقة بقيادات في الدعم السريع. وتوصلت "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، إلى معلومات عبر مصادرها الميدانية، تفيد أنه خلال فترة اعتقاله بسجن دقريس جنوب نيالا، قد خضع لاستجوابات متكررة شملت أسئلة عن انتمائه القبلي وتفاصيل "خشم باب القبيلة – بمعنى الفرع الأسري للانتماء إلى القبيلة"، وهي

معلومات لم يكن على دراية بها سوى بالأسم العام لقبيلته. كما تعرض للتعذيب الجسدي والنفسي لإجباره على الاعتراف، ظناً من عناصر الاعتقال أنه يتعمد إخفاء هويته الحقيقية.

وفي 28 أغسطس، تعرضت شابتان لحادثة تهديد لفظي من قبل أحد الرجال أثناء وجودهما في وسيلة مواصلات عامة. وأفادت احداهما ذات 26 عاماً لـ"شبكة مراقبة حقوق الإنسان –السودان"، أنها كانت تجري حديثًا مع صديقتها حول جدوى استخدام الألواح الشمسية لإنارة الطرق، مشيرةً إلى أن هذا ليس حلًا جذريًا لأزمة الكهرباء. وقد عقّبت صديقتها بقولها إن التغيير في المدينة أمر مستبعد. وعند نزولهما من وسيلة النقل عند تقاطع الكنغو، تبعهما الرجل، وأوقفهما موجهًا لهما تهديدًا مبطنًا، حيث قال إنه سيتجاوز عن الأمر هذه المرة فقط لأنهما فتيات، محذرًا إياهما من "خطورة ما يتحدثن عنه". كما قام بالتحري عنهما بالسؤال عن مكان سكنهما وطبيعة عملهما أو دراستهما. وتُظهر هذه الواقعة نمطًا مقلقًا من التضييق على حرية التعبير في الفضاء العام، وطرح التساؤلات بشأن سلامة النساء في الأماكن العامة وحقهن في النقاش المفتوح دون التعرض للمضايقة أو التهديد.

3. أوضاع المجتمع المدني:

يشهد مشهد المجتمع المدني في جنوب دارفور، حراكاً متزايداً بين مبادرات أهلية ومنظمات مجتمع مدني تعمل على دعم بناء السلام، رغم ما يواجهها من تضييق وإجراءات رقابية متفاوتة تبعاً لوضعها القانوني. حيث برزت في الآونة الأخيرة، العديد من المبادرات والجمعيات المدنية في جنوب دارفور دعماً لما تسمى "حكومة تأسيس"، من بينها "**مبادرة أم قرون الخيرية**" بمحلية عد الفرسان. وفي هذا السياق، اعتقلت السلطات ناشط يعمل كمنسق في منظمة *"تنمية وتطوير المجتمع"*.

ووفقاً لمتابعات الشبكة، فإن هناك استمراراً لتواصل الأجسام المدنية في الولاية في تنفيذ أنشطة ومشاريع متصلة ببناء السلام، إلا أن الرقابة على المنظمات غير المسجلة في "الوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية" التابعة للدعم السريع، قد اشتدت عقب تشكيل "حكومة تأسيس"، بينما تواجه المنظمات المسجلة تحديات أقل نسبيًا، خصوصًا بعد استئناف عمل الأجسام التنسيقية واجتماعها مع الوكالة لمناقشة تنسيق الجهود. كما عقد الوكيل الرسمي للوكالة لقاءاتٍ مع إدارات المعسكرات والسلطات المحلية لتعزيز آليات التنسيق. كما رصدت مساهمة "**منظمة تنمية وتطوير المجتمع**" في تمويل عدد من الأجسام القاعدية العاملة في مجال

بناء السلام، من بينها "**شبكة حماية نساء جنوب دارفور**" التي نفذت جلسات حوارية في الأحياء تناولت موضوعات الحماية والوقاية من العنف وسبل التبليغ عنه.

ثالثاً: شرق دارفور:

1. الوضع الأمني:

تعاني مدينة الضعين أوضاعًا أمنية حرجة تتسم بتزايد حوادث النهب والتهديد والقتل خارج إطار القانون، في ظل غياب إجراءات فعالة للحدّ من هذه الانتهاكات، وسط انتشار السلاح وتعدد الأطراف المسلحة، الأمر الذي يفاقم من حالة الخوف وعدم الاستقرار بين المواطنين. ففي السابع من أغسطس وعند حوالي الساعة الخامسة مساءً، تعرضت امراة شابة وشقيقتها لعملية نهب مسلح أثناء عودتهما من سوق الأوقاف شمال السكة حديد، حيث اعترضهما مسلحون يستقلون عربة "**اتوز**" وانتزعوا حقائبهما تحت تهديد السلاح وفروا، ولم يتم التعرف على الجناة حتى التاسع والعشرين من اغسطس.

وفي صباح، 12 أغسطس، عُثر على مواطن مقتولًا بين حي العرب والزريبة الجديدة، إثر إصابته بعدة طلقات نارية في أجزاء مختلفة من جسده. وقد تم تدوين بلاغ ضد مجهول دون تحديد هوية الجناة. كما شهد حي السكة حديد شمال المدينة حوادث إطلاق نار عشوائي نفذتها مجموعة مسلحة تابعة لقوات الدعم السريع، يقيم أفرادها في منزل محمد موسى إسماعيل. وقد أعلن المسلحون نيتهم حرق المنازل الممتدة من السكة حديد حتى منطقة شق تبلدي، على خلفية اختفاء عبد الحميد محمد موسى، نجل صاحب المنزل. وتم توجيه الاتهام زورًا إلى أبن الأستاذ مدني عبد الله باختطافه، الأمر الذي أجبر والده على السفر لإحضاره وتبرئته، قبل أن يتضح لاحقًا أن الابن كان معتقلًا لدى استخبارات الجيش السوداني، بعد سفره إلى مدينة ود مدني.

وفي 22 أغسطس، أقدم جنود من قوات الدعم السريع على إطلاق النار مباشرةً على ثلاثة شبان، علي وأحمد وعبد الرحمن، كانوا يجلسون أمام منزلهم بالقرب من محطة القطار بحي السكة حديد. ويُذكر أن الحادثة جاءت على خلفية شجار سابق بين الجنود وبعض سُكان المنطقة، حيث تم نهب بندقية تابعة لهم في 22 اغسطس، وعند عودتهم مع أقربائهم في وقت متأخر من الليل، فتحوا النار على الشبان دون مقدمات، ما أدى إلى إصابتهم بجروح متفاوتة نقلوا على إثرها إلى المستشفى.

2. انتهاكات حقوق الانسان:

تعيش ولاية شرق دارفور خلال شهر أغسطس، أوضاعًا حقوقية وإنسانية وخدمية متدهورة، تتجلى في تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان وانتشار وباء الكوليرا على نطاق واسع، وسط انهيار شبه كامل للنظام الصحي نتيجة حرب أبريل السمترة. حيث في 13 أغسطس، استهدفت طائرة مسيرة مبنى وزارة التخطيط العمراني بمحلية الضعين، ما أسفر عن أضرار مادية بالمبنى دون تسجيل إصابات بشرية. في أعقاب الحادثة، اعتقلت سلطات الدعم السريع، عددًا من مواطني محلية أبو جابرة بتهمة التعاون مع استخبارات الجيش، وتم ترحيلهم إلى رئاسة الولاية.

وفي اليوم التالي، 14 أغسطس، نفذت استخبارات قوات الدعم السريع حملة اعتقالات واسعة طالت عددًا من مواطني محلية عديلة، بذريعة انتمائهم للنظام السابق. وفي 17 أغسطس تم ترحيلهم إلى محلية الضعين وإيداعهم السجن، في ظروف صحية متدهورة وانتشار لوباء الكوليرا دون اتخاذ تدابير وقائية.

وفي السياق ذاته، اعتقلت استخبارات الدعم السريع في 21 أغسطس، أثنين مواطنين من أماكن عملهم بسوق الأوقاف، وأُبلغت أسرهم بمصيرهم بعد الاستفسار. كما تمت مطاردة ثلاثة من تجار السوق الكبير بالضعين، والذين كانوا يعملون في وكالات لتبديل العملات. ووفقًا لشهود محليين أفادت "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، فقد تمت مداهمة منازلهم عدة مرات بعد اختفائهم دون معرفة مصائرهم.

وفي 22 أغسطس، تعرضت امرأة مواطنة، في محلية عديلة لانتهاك من قِبل قوات حماية المدنيين التابعة للدعم السريع، حيث تمت مصادرة هاتفها تحت التهديد بالسلاح وإطلاق أعيرة نارية في الهواء، بدعوى ارتباطها بـ"الشبكة الشبابية لإنهاء الحرب والتأسيس للتحول المدني الديمقراطي"، ثم أُعيد إليها الهاتف بعد يومين من التحفظ عليه في مقر الاستخبارات بمحلية عديلة.

وفي محنى الاعتقال ذاته، اعتقلت استخبارات الدعم السريع الناشط في غرف الطوارئ مصعب دلدوم إسماعيل، على خلفية تسريب لقطة شاشة من محادثة دارت في مجموعة واتساب لمجلس التنسيق المحلي لغرف طوارئ شرق دارفور، حيث وُجهت له تهمة الانتماء لـ"الشبكة الشبابية لإنهاء الحرب والتأسيس للتحول المدني الديمقراطي" التي تُتهم بدعم الجيش. كما اعتُقل المواطن طه الخضر من غرفة طوارئ محلية أبو كارنكا،

وتمت مصادرة جواز سفره، رغم أنه كان مرشحًا للمشاركة في مؤتمر دولي بالولايات المتحدة يخص غرف الطوارئ.

3. أوضاع المجتمع المدني:

وفقاً لمتابعة "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" الميدانية عبر مصادرها المحلية بالولاية، فقد شهدت ولاية شرق دارفور، خلال شهر أغسطس 2025، سلسلة من الجهود والمبادرات المجتمعية الرامية إلى تعزيز الاستجابة الصحية والإنسانية وتحسين أوضاع السكان في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة نتيجةً لحرب أبريل المستمرة.

ففي الثامن من أغسطس، قامت غرفة طوارئ حي الصفاء بعملية صيانة شاملة لمحطة مياه الحي وإعادة تشغيلها باستخدام نظام الطاقة الشمسية، وذلك بدعم من مجلس التنسق المحلي لغرف طوارئ شرق دارفور، مما أسهم في تحسين خدمات المياه للسكان. وفي العاشر من أغسطس، نظمت غرفة طوارئ محلية أبو كارنكا النسوية، بالشراكة مع مكتب المرأة والطفل، مخيماً علاجياً بمنطقة الفويلح، تخلله توزيع حصص من لبن الأم المخصص للأطفال.

وفي 11 أغسطس، أطلقت وزارة الصحة بمحلية الضعين التابعة للادارة المدنية للدعم السريع، حملة لمكافحة وباء الكوليرا، بالتنسيق مع اللجان المدنية بالولاية، شملت توزيع منشورات توعوية وإلقاء مخاطبات ميدانية إلى جانب زيارات للأحياء المتأثرة. تلا ذلك، في 12 أغسطس، تنظيم المعمل المدني بالضعين ورشة تدريبية متخصصة في مجال التثقيف الصحي، استهدفت عشرين من الفاعلين في غرف طوارئ معسكر النيم (A, B, C) واستمرت على مدى ثلاثة أيام.

أما في 14 أغسطس، فقد انطلقت من مدينة الضعين حملة "سلام" لمناهضة خطاب الكراهية، بتنظيم فريق "سلام ميديا" شرق دارفور وبالشراكة مع غرفة طوارئ النيم B تستمر الحملة لمدة عشرة أسابيع وتستهدف معسكرات النازحين في النيم، لقاوة، قريضة، صابرين، ومعسكر المنار. وشرعت غرفة طوارئ عديلة الإنسانية، في 19 أغسطس، في تنفيذ مشروع للمساعدات الصحية تضمن أنشطة للتوعية والإرشاد للوقاية من وباء الكوليرا والأمراض الأخرى.

نفذت غرفة طوارئ الضعين، في 22 أغسطس، حملة إصحاح بيئي مترافقة مع أنشطة توعوية بشأن وباء الكوليرا، بينما واصل المعمل المدني الضعين في 25 أغسطس، جهوده التدريبية بتنظيم ورشة حول تحديد الاحتياجات الإنسانية الأولية وآليات التدخل السريع في الطوارئ، واستمرت الورشة أربعة أيام وشارك فيها عشرون متدرباً ومتدربة من محليات عسلاية، عديلة، والضعين.

رابعاً: التحليل والمناقشة:

تكشف محتوى التقرير ومعطيات الواقع، عن واقع تتشابك فيه ثلاثة مسارات رئيسية: انتهاكات ممنهجة ضد المدنيين، عسكرة متنامية للفضاءات المدنية، واقتصاد حرب يعيد تشكيل العلاقات المجتمعية والسياسية. هذه الديناميات لا تمثل حوادث معزولة، بل أدوات متعمدة لإدارة الصراع وفرض السيطرة.

أولاً، أنماط الاستهداف المباشر، حيث القتل خارج القانون والنهب والاختطاف والاعتقال التعسفي وغيرها، تعمل كآليات ضبط اجتماعي تهدف إلى إخضاع المجتمعات المحلية وتقييد حركتها. القصف الجوي والمدفعي العشوائي يخرق مبادئ التمييز والتناسب، ما يحوّل المدنيين إلى أهداف رئيسية في مسرح الحرب. في المقابل، يهدف استهداف النشطاء والفاعلين المدنيين إلى تفريغ المجال العام من الأصوات المستقلة، وبالتالي إحكام السيطرة على السردية السياسية والاجتماعية.

ثانياً، تبرز عسكرة الفضاءات المدنية بوصفها مهدداً وجودياً للحياة اليومية. انتشار المظاهر العسكرية في الأسواق والشوارع والمراكز الخدمية يجعل المدنيين عرضة مستمرة للخطر، ويحوّل المدن والقرى إلى ساحات صراع مفتوحة. كما تؤدي عسكرة الفضاء العام إلى شرعنة السلاح وتآكل فكرة المواطنة المدنية، بما يعمّق انعدام الثقة بين السكان والقوى المسيطرة.

ثالثاً، يتجلى اقتصاد الحرب في أشكال متعددة، أبرزها استغلال الممتلكات الخاصة وفرض الجبايات القسرية كما يحدث في نيالا على سبيل المثال. هذه الممارسات لا توفر تمويلاً للأطراف فحسب، بل تعيد تشكيل السوق المحلي بما يربط الوصول إلى الموارد بالولاء السياسي أو الإثني. المحصلة في النهاية، هي تعطيل سلاسل القيمة الزراعية والتجارية، ورفع كلفة المعيشة، وتعزيز الاعتماد على المعونات الإنسانية.

رابعاً، يشكّل الاصطفاف السياسي والإثني تهديداً مباشراً للنسيج الوطني. التعبئة القسرية على أساس الانتماء السياسي أو المناطقي تولّد مناطق نفوذ متجاورة متوجسة، تزيد احتمالات العنف الانتقامي، وتعقّد أي مساعي لاحقة للتسوية السياسية. بهذا، يصبح الانقسام الاجتماعي ليس عرضاً للحرب فقط، بل أداةً لتغذيتها.

خامساً، النساء يواجهن تهديداً مضاعفاً في الفضاء العام. التهديدات والمضايقات تقيد مشاركتهن وتفرض "أثراً مبرداً" على حريتهن في التعبير والتنقل. هذه البيئة تزيد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، في ظل غياب قنوات مساءلة وحماية فعّالة.

سادساً، الزراعة وسبل العيش تتعرض لضربات متكررة، إذ يواجه المزارعون والتجار تهديدات مباشرة على أساس نشاطهم أو انتمائهم القبلي أو الهوياتي. النتيجة هي ضعف الإنتاجية الغذائية، نزوح القرى، وتآكل رأس المال الاجتماعي. هذا يفاقم من هشاشة الأمن الغذائي الوطني ويضاعف الاعتماد على المساعدات.

سابعاً، الصحة العامة تتدهور بفعل تراكم الأزمات. الأمطار الغزيرة والسيول أدت إلى تفشي أوبئة وأمراض منقولة بالمياه مثل الكوليرا، بينما يقيد الانتشار العسكري وصول الخدمات الإنسانية. هذه التحديات تفرض استجابة صحية لا مركزية ولكنها تواجه عوائق سياسية وأمنية، يقودها المجتمع المحلي عبر حملات توعية ومعالجات وقائية.

ثامناً، التعليم يظل خط الدفاع الاجتماعي الأخير. تعطيله يهدد بفقدان جيل كامل، ويزيد من مخاطر التجنيد والانزلاق إلى الاقتصاد غير الرسمي. الحلول المرحلية مثل التعليم المجتمعي أو المتنقل تصبح ضرورية لضمان استمرارية العملية التعليمية وحماية المنشآت باعتبارها أعياناً مدنية.

في المجمل، تظهر الصورة أن الاستهداف والعسكرة واقتصاد الحرب ليست وقائع طارئة، إنما استراتيجيات ممنهجة لإعادة صياغة السلطة والهيمنة والنفوذ. إن مواجهتها تتطلب استجابة شاملة تقوم على حماية المدنيين، تحييد الفضاءات المدنية، تفكيك الحوافز الريعية، وضمان دور فاعل للمجتمع المدني، بينما إن الفشل في ذلك يعني استمرار الدوامة، واتساع المأساة، وتعميق خطر تفكك الدولة.

خامساً: التوصيات والمقترحات:

بناءً على المعطيات أعلاه وفي ضوء استمرار النزاع وما يترتب عليه من تداعيات مختلفة خطيرة، توصي "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، بالآتي:

1. وقف الانتهاكات ضد المدنيين بما في ذلك القتل العمد، النهب، الاختطاف، والاعتقال غير المشروع، مع ضمان حق الضحايا في العدالة والمساءلة.
2. الامتناع بتاتاً عن الاستهداف العسكري للمدنيين عبر القصف الجوي أو المدفعي من قبل جميع أطراف النزاع، التزاماً بالقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف المختلفة وغيرها.
3. حماية ممتلكات المدنيين ومنع أي اعتداء عليها، بما في ذلك الممارسات القسرية مثل استغلال أو استئجار المحال التجارية دون موافقة أصحابها، كما هو الحال في مدينة نيالا.

4. وقف التهديدات الموجهة للمواطنين، ولا سيما النساء في الفضاء العام، وضمان حرية التعبير والمشاركة الآمنة في الشؤون العامة ضمن إطار قانوني يحمي الحقوق.
5. إخراج المظاهر العسكرية من المدن والأعيان المدنية، بما يشمل الأسواق، الشوارع العامة، مراكز الاتصالات، والمناسبات المدنية، لضمان أمن وسلامة التجمعات السكانية؟
6. التوقف عن ممارسات التعبئة القسرية والاصطفاف القائم على الولاءات السياسية أو الإثنية أو المناطقية، لما تحمله من مخاطر جدية على وحدة البلاد ونسيجها الاجتماعي.
7. تأمين وحماية المواطنين في أنشطتهم الاقتصادية والزراعية وضمان عدم تعرضهم للاستهداف أو التمييز على أساس الانتماء الإثني أو النشاط التجاري.
8. الكف عن استهداف النشطاء والعاملين في المجتمع المدني والقطاع الإنساني ورفع كافة القيود السياسية والأمنية والاجتماعية المفروضة على أدائهم العام وحياتهم الخاصة.
9. إعطاء الأولوية لقضايا الطلاب والتعليم ضمن أي مبادرات لإعادة الحياة المدنية، إدراكاً لدوره المحوري في إعادة بناء المجتمع.
10. تعزيز الجهود الصحية والوقائية لمكافحة الأوبئة والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الاستجابة لتداعيات الأمطار الغزيرة وما تخلفه من غرق وتعطيل للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

النهاية،،